الملخص

يهدف البحث عرض واقع الحكم الرشيد في الشركات المساهمة العامة في فلسطين ومدى جاهزيتها لتطبيق "مدونة قواعد حوكمة الشركات" وانعكاساته على التنمية. ونظراً لأهمية الموضوع البالغة في الوقت الحاضر؛ كونه متطلباً أساسياً لتحقيق التنافسية وجذب الاستثمارات المحلية منها والأجنبية؛ مما يُسْهِم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي في تحقيق التنمية الشاملة.

وقد اعتمد الباحث المبادئ التي وردت في مدونة قواعد حوكمة الشركات الفلسطينية على أنها مؤشرات لحوكمة الشركات؛ حيث شكلت منها محاور الاستبانة الستة وهي: اجتماع الهيئة العامة، وحقوق المساهمين المتكافئة، وإدارة الشركة، التدقيق، والإفصاح والشفافية، وأصحاب المصالح الآخرون. وقد استهدف الباحث كُلاً من المُديرينَ التنفيذيين، وأعضاء مجلس الإدارة، والمراجعين الداخليين والخارجيين في الشركات.

أما أهداف البحث فتتلخص في ثلاثة نقاط رئيسة هي: تَعَرُّفُ واقِعِ حوكمة الشركات في فلسطين، وتوضيح مدى جاهزية الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق المالية،
و تَعَرُّفُ البُعد التنموي لحَوكمة الشركات.

ويَفترِض الباحث عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) حول الحكم الرشيد في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، ومدى جاهزيتها لتطبيق مدونة قواعد حوكمة الشركات، وانعكاساتُها في التنمية تُعْزَى لمتغيرات المُسَمَّى الوظيفيِّ، المؤهل العلمي،التخصص، الخبرة، العمر و الجنس.

كما اَتَّبَعَ الباحث المنهج الوصفيَّ، واستخدم برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة باسم(SPSS) لتحليل البيانات الأولية والوصول إلى النتائج الرئيسة التي تجيب عن تساؤلات الدراسة الرئيسة وخاصة المشكلة البحثية وهي: (ما مدى جاهزية الشركات المساهمة العامة المُدْرَجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لتطبيق قواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة سوق رأس المال الفلسطينية)؟.

ويتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لسنة(2009) البالغ عددها (39) شركة، أما عينة الدراسة فقد شملت جميع الشركات التي لم ترفض

تعبئة الاستبانة، وقد بلغت (37) شركة استُثنِيَ منها ثَمانٍ من الشركات التي استخدمت في فحص ثبات الاستبانة وصدقها؛ لتصبح العينة المبحوثة مقتصرة على(29) شركة.

أهم النتائج التي توصل إليها الباحث كانت أن الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية على جاهزية كبيرة لتطبيق قواعد حوكمة الشركات التي تنص عليها (مدونة حوكمة الشركات في فلسطين). و التي يمكن أن تكون إطارا فعالاً للحوكمة في فلسطين إذا ما تم إلزام الشركات بتطبيق كافة بنودها. كما توصل الباحث إلى أن هناك علاقة طردية بين الإلزام و التطبيق لقواعد الحوكمة. كما وجد الباحث أن العديد من القوانين المعمول بها تتناقض مع قواعد الحوكمة الجيدة للشركات، مما يقتضي التوصية بتعديلها. كما أن حوكمة الشركات تنتج ثقافة ديمقراطية- لكل من العاملين و الإدارة و المساهمين و أصحاب المصالح الأخرى من المتعاملين معها- مبنية على المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرار، و الشفافية في العمل؛ مما يقلل من نسبة الرشوة و المحسوبة، من ثم تتجه نحو المساءلة و الشفافية.

تنعكس الممارسة الديمقراطية و المساءلة و الشفافية على جذب الاستثمار المباشر و غير المباشر و تراكم رأس المال مما يعمل على زيادة الاستثمار و تحقيق قدر عالٍ من الإنتاج و الربحية؛ مما ينعكس على زيادة الدخل القومي و زيادة دخل الفرد، و بالتالي تتحسن الظروف المعيشية؛ مما ينقل المجتمع إلى مستوى أفضل من الرفاهية التي تمثل التنمية الشاملة.

وصلت الدراسة إلى ابرز التوصيات التالية: وجوب قيام الجهات الرسمية المعنية من تمكين مدونة قواعد حوكمة الشركات الفلسطينية لتشكل إطاراً فعالاً لحوكمة الشركات برفع الإلزام بها لدرجة القانون، و إلزام الشركات بالإفصاح عن نسبة التزامها بالحوكمة ضمن الإفصاح عن البيانات السنوي. كما أوصى الباحث بتشكيل جمعيات أعمال فعالة و ذلك لتفعيل مشاركة شركات القطاع الخاص بالمجتمع المدني، مما يمكنها من التأثير على تشكيل الرأي العام الذي يمثل دورا فاعلا في تنمية وطنية شاملة. و من أهم ما أوصى به الباحث هو ضرورة إجراء المزيد من الدراسات و الأبحاث من قبل الباحثين، و الجامعات، و المراكز البحثية في الجوانب المتعددة لحوكمة الشركات على المستويات الثلاث و هي: مستوى الشركات، و المجتمع المدني، و على مستوى الحكومة. كما ينبغي الاهتمام بدور شركات القطاع الخاص في تحقيق التنمية الشاملة.